

الانتفاضة على عتبة عامها السادس

تقويمات إسرائيلية

سمير صراص

تميزت التقويمات الإسرائيلية للانتفاضة، وهي تكمل أعوامها الخمسة وتدخل عامها السادس، بتناقض شديد في المعلومات التي قدمتها المصادر الإسرائيلية المختلفة عن حصيلتها على مختلف الصعد، وفي قراءة تلك المعلومات واستخلاص النتائج المترتبة عليها. ففي حين قدم بعض المصادر إحصاءات تشير إلى تراجع "الأنشطة الجماهيرية" وتنامي العمليات الفردية المسلحة في الجانب الفلسطيني، مستنتجاً أن الانتفاضة - كظاهرة شعبية عامة - "آخذة في الخمود"، قدمت مصادر أخرى معلومات مناقضة تشير إلى أن الانتفاضة تزداد زخماً، أو أنها غيرت أساليبها وأنماط عملها، بعد أن أصبحت طريقة حياة تشمل كل المجتمع الفلسطيني الراح تحت الاحتلال. بناء على ذلك، يتطلب عرض النظرة الإسرائيلية العامة إلى مسار الانتفاضة، عرض تلك المعلومات المتناقضة، التي يفند بعضها بعضاً، وعرض التقويمات المتباينة التي يشكك أحدها في صحة الآخر.

تقويم الجيش

يلحظ تقويم الجيش الإسرائيلي للانتفاضة، في نهاية عامها الخامس، أنها اتخذت منحى متزايد العنف بالنسبة إلى الأعوام السابقة؛ إذ "أصبح استخدام الأسلحة النارية سمة الانتفاضة الأبرز". وبحسب معلومات الجيش، التي أدلى الناطق العسكري بها، ارتفع عدد العمليات التي استخدمت فيها النيران من ١٢ عملية خلال العام الأول للانتفاضة إلى ٨٠ عملية خلال سنة ١٩٨٩، وإلى ٨٥ عملية خلال سنة ١٩٩٠، وإلى ١٣١ عملية خلال سنة ١٩٩١، إلى أن سجلت خلال سنة ١٩٩٢ رقماً قياسياً بلغ ٢٢١ عملية حتى نهاية تشرين الثاني / نوفمبر.^١

^١ "دافار"، ٦/١٢/١٩٩٢.

وبحسب تعبير الناطق العسكري، أدى هذا الارتفاع الحاد في عدد العمليات إلى ارتفاع مماثل في عدد القتلى والجرحى، من المدنيين والعسكريين الإسرائيليين في المناطق المحتلة: فخلال سنة ١٩٩٢، قتل ٨ جند إسرائيليين في مقابل جندي واحد خلال سنة ١٩٩١، وجنديين خلال سنة ١٩٩٠ (١٩ جندياً خلال أعوام الانتفاضة الخمسة): أما في صفوف المدنيين، فقد قتل ١١ مدنياً إسرائيلياً في المناطق المحتلة خلال سنة ١٩٩٢، في مقابل ٦ مدنيين خلال سنة ١٩٩١، ومدني واحد خلال سنة ١٩٩٠ (٢٩ مدنياً منذ بداية الانتفاضة).^٢

من جهة أخرى، تشير معلومات الناطق العسكري إلى انخفاض عدد "حوادث رشق الحجارة". ففي مقابل ٢٥.٣٣٤ حادثة رشق حجارة سُجّلت خلال سنة ١٩٩١، تم تسجيل ١٩.١٧١ حادثة رشق حجارة خلال سنة ١٩٩٢، أي بهبوط يعادل نحو ٢٥٪ في عدد هذه الحوادث.^٣

أما في الجانب الفلسطيني، فكانت حصيلة العام الخامس للانتفاضة، أيضاً بحسب الناطق العسكري، استشهاد ٩٠ فلسطينياً بنيران قوات الجيش الإسرائيلي، واغتيال ٢١٥ بتهمة التعاون مع سلطات الاحتلال، ليرتفع بذلك عدد القتلى الفلسطينيين خلال أعوام الانتفاضة الخمسة إلى ١٥٢٥ قتيلاً (منهم ٧٤٥ اغتيلوا بتهمة التعاون).^٤

بناء على هذه المعلومات، يستنتج "مصدر أمني رفيع المستوى" أن الانتفاضة تشهد تحولاً حاداً نحو الكفاح المسلح، لكنه يصف هذا التحول بالعبارات التالية: "واصلت الانتفاضة خلال سنة ١٩٩٢ الانتقال من التظاهرات الجماعية [...] إلى عمليات إرهابية تنفذها وحدات ومجموعات تسببت بوقوع مزيد من الإصابات بين الجنود والمدنيين [...]".^٥

تتناقض هذه التقويمات والمعلومات الرسمية، التي صدرت عن الناطق العسكري، مع معلومات عسكرية أخرى نسبت إلى "جهات عسكرية عليا" ونشرت في

^٢ المصدر نفسه.

^٣ "هآرتس"، ١٢/٧/١٩٩٢.

^٤ "دافار"، ١٢/٦/١٩٩٢. وقد تعمد الناطق الدمج بين "الشهداء" و"العملاء" في رقم واحد.

^٥ المصدر نفسه.

صحيفة "هآرتس". فبحسب هذه الجهات، "حدث خلال سنة ١٩٩٢ ارتفاع في عدد حوادث إطلاق النار التي قام فلسطينيون بها ضد إسرائيليين - من ٢٦٢ حادثة خلال سنة ١٩٩١ إلى ٣٤٤ حادثة خلال السنة الحالية".^٦ وتشير الجهات نفسها إلى حدوث تطور نوعي في العمليات؛ فهذه العمليات "ازدادت إحكاماً، وازداد استخدام الأسلحة فيها". وفي المقابل، أشارت هذه الجهات إلى انخفاض عدد "حوادث رشق الحجارة"، وعدد "العمليات الحامية"، كإلقاء القنابل والزجاجات الحارقة، وزرع العبوات الناسفة. وفيما يتعلق بحصيلة الانتفاضة، تورد "الجهات العسكرية العليا" معلومات مناقضة للمعلومات الرسمية التي أوردها الناطق العسكري، فتقول: "منذ بداية الانتفاضة حتى نهاية تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢، قتل في الضفة وغزة ٨٣١ فلسطينياً على يد قوى الأمن، وجرح ١٥.٩٣٥ فلسطينياً. وخلال الفترة نفسها، قتل في المناطق [المحتلة] ١٨ جندياً و٢٩ مدنياً إسرائيلياً، وجرح ٤١٥٢ جندياً و١٦٢٥ مدنياً إسرائيلياً. وقد اغتيل ٨٠٩ فلسطينيين على يد فلسطينيين آخرين بتهمة تعاونهم مع إسرائيل".^٧

أما على صعيد النتائج، فتختم الجهات العسكرية نفسها تقويمها بالقول "إن أجهزة الحكم الإسرائيلية في المناطق [المحتلة] نجحت في معظم المهمات العسكرية والإدارية التي نفذتها في إطار التصدي للانتفاضة. وفي المقابل، كانت إنجازات الفلسطينيين جزئية. لقد نجحوا، مع ذلك، في إثارة اهتمام الرأي العام العالمي بقضيتهم، وفي إشراك م. ت. ف.، بصورة غير رسمية، في عملية السلام".^٨

تقويم المستوطنين

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة للانتفاضة، نشر "مجلس مستوطنات يهودا والسامرة" تقريراً خاصاً تضمن معلومات وإحصاءات مختلفة عن أحداث الانتفاضة، وعن الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة. ويبرز في هذا التقرير الذي أعده مركز

^٦ "هآرتس"، ١٢/٧/١٩٩٢.

^٧ المصدر نفسه.

^٨ المصدر نفسه.

”عوفداً”، وهو مركز المعلومات التابع للمجلس، تفاوت كبير، مذهل أحياناً، بين معلومات الجيش الرسمية ومعلومات المستوطنين.

بناءً على التقرير، بلغ عدد الإصابات الإسرائيلية خلال الانتفاضة، في صفوف المدنيين والعسكريين، نحو ٦٠٠٠ إصابة، وقتل خلالها ٩٨ إسرائيلياً.^٩ ويفصّل التقرير الإصابات الإسرائيلية على النحو التالي (ابتداءً من سنة ١٩٨٩ فقط): في سنة ١٩٨٩، جرح ١٢٧٤ مدنياً وجندياً؛ في سنة ١٩٩٠، جرح نحو ٣٠٠٠ مدني وجندي. أما في سنتي ١٩٩١ و١٩٩٢، فحدث هبوط في عدد الجرحى: ٩١٨ في السنة الأولى، و٦٣١ في السنة الثانية. وأما عدد القتلى خلال السنوات الأربع الماضية، فيتوزع على النحو التالي: ٣٧ خلال سنة ١٩٨٩، و١٧ خلال سنة ١٩٩٠، و٢٦ خلال سنة ١٩٩١، و١٨ خلال سنة ١٩٩٢.^{١٠}

وبناءً على التقرير، بلغ عدد ”حوادث رشق الحجارة“ منذ بداية الانتفاضة ١٨٤.٤٤٥ حادثة، توزعت على النحو التالي: ٣٩ ألف حادثة رشق حجارة خلال سنة ١٩٨٩؛ نحو ٧٢ ألف حادثة خلال سنة ١٩٩٠؛ ٣٧ ألف حادثة خلال سنة ١٩٩١؛ ٣٦ ألف حادثة منذ بداية سنة ١٩٩٢ حتى مطلع كانون الأول/ ديسمبر.^{١١} ويشير التقرير أيضاً إلى ارتفاع عدد الحوادث التي يصفها بـ”العمليات الباردة“، في إشارة إلى الهجمات التي تستخدم فيها السكاكين والأدوات الحادة فقط، فيقول أنها بلغت ٧٣٣ حادثة خلال سنة ١٩٩٢، في مقابل ٢٩٢ خلال سنة ١٩٩١، و١٧٣ خلال سنة ١٩٩٠، و١٨٦ حادثة خلال سنة ١٩٨٩.^{١٢}

تقويم ”بتسيلم“

تشير معلومات ”بتسيلم“، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في المناطق، إلى أن العام الخامس للانتفاضة شهد ارتفاعاً في عدد القتلى في صفوف الفلسطينيين، رافقه أيضاً ارتفاع في عدد القتلى الإسرائيليين في المناطق المحتلة.

^٩ المصدر نفسه، ٦/١٢/١٩٩٢.

^{١٠} المصدر نفسه.

^{١١} المصدر نفسه.

^{١٢} المصدر نفسه.

فبحسب معلومات المركز، بلغ عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على يد قوى الأمن الإسرائيلية، منذ بداية الانتفاضة حتى ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، ٩٢٣ فلسطينياً، بينهم ١٨٦ طفلاً دون سن السادسة عشرة.^{١٣} ومنذ آب/ أغسطس ١٩٩٢ حتى ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، وهي فترة حكومة رابين، قتل ٤١ فلسطينياً بنيران الجيش الإسرائيلي، أي بمعدل شهري مماثل للمعدل الذي سجل خلال الجزء الأول من السنة.^{١٤}

من جهة أخرى، يشير تقرير "بتسليم" إلى ارتفاع عدد الضحايا الفلسطينيين الذين قتلوا بنيران "فرق الموت"، أو ما يسمى "وحدات المستعربين" التابعة للجيش الإسرائيلي. فمنذ بداية سنة ١٩٩٢ حتى تشرين الثاني/ نوفمبر، قتل ٤٣ فلسطينياً بنيران هذه الوحدات، ليصبح عدد الفلسطينيين الذين اغتيلوا بهذه الطريقة منذ بداية الانتفاضة ١١٠ فلسطينيين.^{١٥}

في الجانب الإسرائيلي، يسجل تقرير المركز ارتفاعاً في عدد القتلى الإسرائيليين في المناطق المحتلة، إذ بلغ عددهم ٢٤ قتيلاً (١٢ عسكرياً و١٢ مدنياً)، في مقابل ٨ قتلى إسرائيليين خلال سنة ١٩٩١ (جنديان و٦ مدنيين).^{١٦} إلى جانب ذلك، سجل خلال العام الخامس للانتفاضة، بحسب تقرير المركز، ارتفاع عدد المتعاونين الذين اغتيلوا على يد فلسطينيين في المناطق المحتلة، إذ اغتيل ١٩٧ متعاوناً (في مقابل ١٥٤ خلال سنة ١٩٩١)؛ وبذلك بلغ إجمالي عدد القتلى من هؤلاء، منذ بداية الانتفاضة، ٦٧٥ متعاوناً.^{١٧}

التقويمات الصحافية

انعكس هذا التضارب في المعلومات بلبله وتناقضاً في التعليقات الصحافية الإسرائيلية التي نُشرت بمناسبة الذكرى الخامسة للانتفاضة. وقد عبر عن ذلك كاتب

^{١٣} المصدر نفسه، ١٢/٩/١٩٩٢.

^{١٤} المصدر نفسه.

^{١٥} المصدر نفسه.

^{١٦} المصدر نفسه.

^{١٧} المصدر نفسه.

صحافي في مقالة^{١٨} بدأها بالتساؤل: إذا كانت تقديرات الجيش تفيد أن الانتفاضة "أخذة في الخمود"، وتقديرات المستوطنين تقول أنها ليست أخذة في الخمود، فما هو المتوقع؟ "وأي خمود هذا إذا كان وقع خلال هذه السنة ما معدله ٦٠ حادثة رشق حجارة يومياً؟ [...] ما هو الاستنتاج الذي يترتب على هذه المعلومات؟ من الذي انتصر، في حصيلة الأعوام الخمسة؟ هل يدل ميزان القتل على أن اليد الطولى لنا؟ [...] أعلل ازدياد عدد القتلى الفلسطينيين يدل على أننا لم ننجح في كسر شوكتهم، وبالتالي فإن الميزان مائل إلى مصلحة الفلسطينيين؟

"هناك من يدعون أنه لا يوجد منتصرون في هذه الحرب. لم يحقق أي من الطرفين هدفه، ولذا فإن أحداً منهما لم ينتصر. لقد أراد الفلسطينيون طرد الجيش الإسرائيلي من المناطق [المحتلة]. ولم ينجحوا. وأرادت إسرائيل قمع الانتفاضة - ولم تنجح. بكلمة أخرى: تعادل."

غير أن الكاتب لا يلبث أن يستدرك فيسجل للجانب الفلسطيني نجاحات تضعه في صف المنتصر:

"لقد نجحوا في إدراج المشكلة الفلسطينية في جدول الأعمال الدولي. لقد دفعوا الإدارة الأميركية إلى التدخل تدخلاً فعلياً فيما يجري في المنطقة، ولا سيما في المناطق [المحتلة]. لقد جلبوا، في نهاية المطاف، حكومة الليكود إلى طاولة المباحثات، رغماً عنها. ومن الممكن أيضاً أن يكونوا ساهموا في سقوط حكومة اليمين.

"من هذه النواحي كافة، هناك مجال للدعاء أن الميزان، في ختام أعوام الانتفاضة الخمسة، مائل بصورة واضحة إلى مصلحة الجانب الفلسطيني. وحتى لو كانوا لا ينظرون إلى أنفسهم بهذا المنظار، فإنه لصحيح، حتى الساعة، أنهم هم المنتصرون [...]".

ويجري محلل عسكري معروف^{١٩} حساباً لنجاحات الانتفاضة وإخفاقاتها في ضوء الأهداف التي حددتها، بحسب رأيه، لنفسها. ويستهل تقويمه بالإخفاقات:

^{١٨} ران كسليف، "مع التعادل سيأتي النصر"، "هآرتس"، ٩/١٢/١٩٩٢.

^{١٩} يورام بيرى، "عتبة لوستك"، "دافار"، ١١/١٢/١٩٩٢.

- كان الهدف الأول للانتفاضة حمل "قوات الاحتلال" على الانسحاب من المناطق المحتلة من طرف واحد، كما حدث في لبنان. ومن نافل القول إن هذا الهدف فشل فشلاً ذريعاً.
- التغيير الاجتماعي الداخلي، أو عملية "بناء الأمة": هذه العملية تحققت فقط جزئياً. صحيح أنه حدثت ثورة اجتماعية، لكن مكانة المرأة - مثلاً - لم تتغير إلى حد بعيد، كما بدا خلال الفترة الأولى من الانتفاضة. لقد تم تسريع عملية البناء المؤسسي. لكن، إلى جانب تبلور أسس المجتمع الحديث والعلماني، حدثت أيضاً مسارات رجعية، وتعززت القوى الأصولية تحديداً.
- الأثر في المجتمع الإسرائيلي: ثبت بطلان الاعتقاد أن مكافحة الجيش الإسرائيلي للنساء والأطفال ستؤدي إلى تدمير المجتمع الإسرائيلي من الداخل. صحيح أن المجتمع الإسرائيلي يتعرض لمعاناة نفسية، لكنه لا يزال يعتبر الصمود أمام المنتفضين حرباً عادلة.
- المجهود الرامي إلى وقف عملية الاستيطان وقفاً تاماً، بواسطة الانتفاضة، وهرب يهود من المناطق المحتلة، وتقلص الاستيطان اليهودي فيها، فشل هو الآخر أيضاً. واستمرت عملية تهويد المناطق المحتلة.
- أما نجاحات الانتفاضة، فيصفها المحلل العسكري المذكور على النحو التالي:
- أصبح الفلسطينيون عنصراً مستقلاً في النزاع العربي - الإسرائيلي.
- تعززت مكانة الفلسطينيين الدولية. فقد أصبح الاعتراف بأن هناك مشكلة فلسطينية، وبأن الفلسطينيين محقون في تطلعاتهم السياسية، وبأن من الضروري إيجاد حل لها، بمثابة مسألة بديهية في معظم دول العالم.
- ارتقى الفلسطينيون درجة فيما يسمى "عملية بناء الدولة". صحيح أنه تبين أن محاولات الانفصال عن الحكم الإسرائيلي لا تلاقي نجاحاً، لكن تم إرساء أسس وبنية تحتية لدولة على الطريق.
- تبدد الاعتقاد الإسرائيلي في شأن إمكان استمرار الوضع الراهن.
- أُلحقت الانتفاضة ضرراً بالمجتمع الإسرائيلي. فقد أدت إلى ازدياد حدة الجدل السياسي وتعميق الاستقطاب السياسي. علاوة على ذلك، بدأت عملية إعياء من النزاع. فهناك اليوم مزيد من الإسرائيليين على استعداد للتنازل عن المناطق المحتلة.

شرط أن يتخلصوا من البلياء التي "يجرها سكانها علينا". وهذه عملية خطيرة تُضعف قوة الصمود أمام تهديدات أمنية مستمرة.

- على غرار عبور قناة السويس في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، الذي أدى إلى استهلال عملية سياسية بين مصر وإسرائيل، أدت الانتفاضة إلى بداية عملية سياسية حقيقية بين إسرائيل والفلسطينيين.

يشير معظم التقويمات الإسرائيلية إلى استمرار "حالة التعادل" في المواجهة بين المنتفضين والجيش الإسرائيلي، لكن إلى جانب ذلك لا ينكر الإنجازات السياسية التي حققتها الانتفاضة حتى الآن، ويتوقع استمرارها وتفاقمها ما دامت التطلعات الوطنية الفلسطينية لم تتحقق. ويدعو بعض هذه التقويمات الحكومة الإسرائيلية إلى الاستجابة، وإن بدرجات متفاوتة، للمطالب الفلسطينية في عملية التسوية؛ الأمر الذي يشير إلى أن الانتفاضة أخذت تؤثر في الموقف السياسي الإسرائيلي العام. نضرب مثلاً في ذلك ما كتبه صحيفة "هآرتس"^{٢٠} في افتتاحيتها بمناسبة الذكرى الخامسة للانتفاضة:

"في مقابل التعادل على صعيد المواجهة، يجب الإشارة إلى الإنجاز السياسي للفلسطينيين. فقد تمكنوا، خلال الأعوام الخمسة الماضية، من التبلور كجمهور ذي وعي وطني [.... لقد] تكتلوا جميعاً كشعب يسعى للاستقلال.

[.....]

"إن الحكم الذاتي، كنظام انتقالي، يجب أن يترك الأبواب مفتوحة أمام أي شكل من أشكال التسوية النهائية. ومن الجدير أيضاً أن تمنح التسوية المرحلية الفلسطينيين الشعور بأن إسرائيل تعترف بهم كياناً وطنياً منفصلاً ومستقلاً. بهذا الشرط فقط يمكننا أن نتوقع مرونة من جانب الوفد الفلسطيني، وبالتالي انخفاض التوتر."

كانون الثاني / يناير ١٩٩٣

^{٢٠} "هآرتس". ١٩٩٢/١٢/٧.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>